مجلة أضواء

العدد التاسع والأربعون
نيسان / 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد التاسع والأربعون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	العنف والإرهاب في العراق..... الأسباب والمعالجات	داخل حسن جريو	صحيفةعُمان العمانية	3
2	الأسرة والرفاه العام في نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للعراق	د.أحمد ابريهي علي	وكالة انباء براثا	7
3	دولــة العـراق الباحثــة عــن أمّــة	عصام الخفاجي	البينة الجديدة	14
4	ثلاثة أمور يجب أن لا تتكرر	أياد السماوي	الأخبار	17
5	نظرة على المشكلة السياسية في العراق	عصام الطائي	المستقبل العراقي	19
6	الإنتخابات النيابية وإستطلاعات الرأي العام	زكي الوردي	الزمان	22

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العنف والإرهاب في العراق..... الأسباب والمعالجات[1]

محتويات العدد

لم تكن ظاهرة الإرهاب معروفة في العراق قبل غزوه واحتلاله من قبل القوات الأمريكية ومن تحالف معها عام 2003، أما العنف فقد كان معروفا ومتأصلا في المجتمع العراقي مورس بشكل واسع ضد الخصوم السياسيين في مختلف العصور قديمها وحديثها. لقد كبد العنف والإرهاب العراق خسائرجسيمة في الأموال والأرواح حيث تشير دراسة نشرها معهد الاقتصاد والسلام الأمريكي الأسترالي مؤخرا، بعنوان المؤشر العالمي للإرهاب، إلى أن العراق هو أكثر البلدان تأثراً بالهجمات الإرهابية خلال السنوات العشر الأخيرة، تليه باكستان وأفغانستان والصومال واليمن وأن ثلث ضحايا الإرهاب الذين قتلوا على مدى السنوات العشر الماضية هم من العراقيين.

وتشير الإحصائيات شبه الرسمية التي صدرت خلال السنوات الماضية إلى أن أعلى نسبة قتلى سجل خلال عامي 2006 و2007 اللذين شهدا أعلى معدل لأعمال العنف منذ غزو العراق عام 2003، لكن لم تصدر بعد أي حصيلة دقيقة ونهائية بشأن عدد القتلى والجرحى، فضلاً عن عدد المعتقلين والمفقودين والمعوقين. وأفادت وثائق نشرها موقع "ويكيليكس" عام 2010 الى أن عدد القتلى منذ بداية الغزو بلغ (109) آلاف في حين أعلنت منظمة "إيراك بادي كاونت" البريطانية المتخصصة في احصاء ضحايا العنف في العراق في تقرير نشرته في مارس 2013، أن عدد القتلى في العراق منذ الاجتياح الأمريكي عام 2003، بلغ (282) ألفا على الأقل، ولكن هناك دراسات دولية أخرى تناولت اعداد ضحايا الاحتلال والعنف في العراق، ومنها الإعلان عن احصائية نشرتها مجلة 'لانسيت' الطبية البريطانية قدر فيها عدد القتلى في العراق بحوالي(650) الفا منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق في مارس2003. وما زالت الأعمال الإرهابية مستمرة في العراق حتى يومنا هذا تحصد يوميا عشرات الأرواح دون أن تلوح في الأفق بارقة أمل للخلاص من هذا الكابوس الأسود الذي جثم على أنفاس العراقيين منذ الغزو الأمريكي الغاشم.

يمكن ان تعزى أسباب ظاهرة الإرهاب في العراق إلى الأسباب الآتية:

1- أدت الحروب المتلاحقة التي شهدها العراق على مدى عقود إلى عسكرة المجتمع العراقي

[1] داخل حسن جريو – صحيفةعُمان العمانية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

بحيث يندر أن تجد شخصا لا يجيد استعمال السلاح بكفاءة عالية، أو لم يشارك في المجهود الحربي بصورة أو بأخرى وهو أمر كون بيئة ملائمة لتجنيد آلاف الأفراد للانضمام إلى جماعات العنف والإرهاب.

2- إنه أمر طبيعي أن تصاحب أية عملية غزو واحتلال أي بلد من البلدان أعمال عنف مسلحة لمقاومة القوات الغازية بدرجة أو بأخرى، وهذا ما حصل في العراق ولو بدرجة محدودة في بداية الغزو، خاصة أن هناك أكثر من خمسة آلاف مقاتل من المتطوعين العرب والأجانب الذين هبوا لتلبية نداء النظام السابق قبل غزو العراق لمقاتلة الغزاة، تبين لاحقا أن معظمهم من الإسلاميين المتشددين، حيث شكلوا نواة الجماعات المسلحة لمقاتلة القوات المحتلة في بداية الأمر، ليتطور الأمر لاحقا إلى عمليات مقاومة أوسع بانضمام عناصر أخرى من العراقيين، اقترنت بعمليات إرهابية أكبر مستهدفة الناس الأبرياء بدعوى مساندتهم القوات المحتلة.

3- أدى الغزو والاحتلال إلى انهيار الدولة العراقية وتفكك مؤسساتها مما نجم عنه فوضى عارمة، وازدادت الأمور سوءا بعد قيام المحتلين بحل الجيش العراقي والشرطة وقوى الأمن الداخلي والمخابرات ومؤسسات أخرى وتسريح أفرادها ومصادرة حقوقهم بعدم صرف مستحقاتهم المالية، الأمر الذي دفع الكثيرين منهم إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، موظفين قدراتهم المهنية العالية مما ألحق خسائر فادحة بالمحتلين، إلاّ أن الكثير من العمليات المسلحة كانت في الوقت نفسه ذات طابع إرهابي ذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء.

4- أدى الفراغ الأمني الذي أعقب الاحتلال إلى قيام الكتل السياسية التي دخلت العراق بعد الاحتلال وتوليها مقاليد السلطة، بتصفية حساباتها مع خصومها السياسيين من أنصار ومؤيدي النظام السابق، وهو أمر دفع كل فصيل سياسي إلى تشكيل مليشيا خاصة به لتعزيز نفوذه وتوسيع سيطرته على مرافق الدولة المختلفة وممتلكاتها،فضلا عن ترهيب خصومه السياسيين في ظل الفوضى العارمة التي ضربت العراق.

5- أدت إعادة هيكلة الدولة على أساس محاصصة مكونات المجتمع العرقية والدينية والطائفية، بديلا عن الانتماء الوطني والمهنية والكفاءة، إلى إثارة أحد هذه المكونات التي اعتادت على الهيمنة والاستحواذ على مفاصل الحكم الأساسية عقودا طويلة، وشعورها بالإقصاء والتهميش لمجرد مشاركة الآخرين لها في السلطة على وفق النسب السكانية لكل مكون، مما دفع أعدادا كبيرة من مواطني هذا المكون إلى التعاطف مع الإرهابيين وجماعات العنف ودعمها ومساندتها وتوفير الملاذ الآمن لها بدعاوى شتى لا تمت إلى الحقيقة بصلة لا من بعيد ولا من قريب، حيث يلاحظ استهداف الإرهاب مواطني المكون الآخر بالدرجة الأساس.

6- أدت اختلالات العملية السياسية القائمة على المحاصصة إلى خلل في بنية الدولة والحكومة، مما أدى إلى ضعف واضح في الأداء الحكومي وتفشي ظاهرة الفساد والمحسوبية وعدم محاسبة المقصرين العابثين في المال العام،حيث يفتقر الكثيرون ممن تولوا زمام الأمور الى الخبرة والكفاءة والنزاهة، ولم يقتصر ذلك على المؤسسات المدنية بل شمل جميع المؤسسات العسكرية والأمنية، الأمر الذي انعكس سلبا على الأداء الحكومي عامة والتصدي للإرهاب والإرهابيين بخاصة حيث تصاعدت عملياتهم الإرهابية كما ونوعا.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

7- أدى نظام المحاصصة الطائفية السياسية إلى إيقاظ نار الطائفية التي كانت نائمة تحت الرماد سنين طويلة بحيث كاد العراق يقترب في العامين 2006 و2007 من حرب طائفية حقيقية بعد تفجير مرقد الإمامين العسكرين في سامراء.

8- تدخل بعض القوى الإقليمية والأجنبية في الشأن العراقي بمساندة هذا الطرف أو ذاك حيث أصبح العراق ساحة تصفية حسابات لهذه القوى على حساب الدم العراقي.

استغلت التنظيمات الإرهابية ضعف المنظومة الأمنية والعسكرية وتفشي الفساد في صفوفها ومنازعات الكتل السياسية ومناكفاتها التي يبدو أنها منازعات لا تنتهي، لتشن سلسلة من العمليات ضد أهداف كثيرة، البعض منها كانت أهدافا نوعية مثل مؤسسات الدولة والسجون، وسط عجز فاضح للمؤسسات الأمنية.

ويمكن ان تعزى أسباب فشل الخطط الأمنية بالتصدي للحازم للإرهاب والحد من تأثيراته المدمرة واستنزافه للاقتصاد الوطني وتعطيل مسيرة التنمية إلى اسباب عديدة، ابرزها:

1- تعاني كثير من المؤسسات الامنية والعسكرية في العراق من تفاقم مشكلة الفساد، فقد شهد العراق تورط العديد من الوزراء واعضاء في البرلمان وقيادات من الخط الاول في الفساد، بحيث تحولت المؤسسات الأمنية والعسكرية الى مجموعات مرتزقة بعيدا عن المهنية والدافع الوطني.

2- نقص الكفاءة المهنية لدى قادة كثير من المؤسسات الأمنية مما يجعلها عاجزة عن قيادة وادارة الملف الامني على مستوى التخطيط والتنفيذ.

3- ضعف انضباط بعض رجال الامن والشرطة والجيش،و نقص الخبرات والتدريب والجهل بسياقات العمل، والتلكؤ وعدم الالتزام بتنفيذ الواجبات.

4- التداخل والتقاطعات بسبب تعدد أجهزة الامن والشرطة والجيش مما يحد من فاعلية وكفاءة أداء هذه الأجهزة.

5- ترهل أعداد أفراد قوات الأمن والشرطة والجيش بسبب المحاصصة ودمج المليشيات بحيث أصبح الولاء للحزب والطائفة أكثر منه الى الوطن والمؤسسة الأمنية والعسكرية.

6- ضعف الجهد الاستخباري على مستوى رسم الاستراتيجيات ووضع الخطط الميدانية.

ولأجل التصدي الفاعل والحازم للإرهاب وإنقاذ البلاد والعباد من شروره لا بد من معالجات حادة وجذرية نوجزها بالآتي:

1- إعادة النظر بمجمل العملية السياسية القائمة حاليا على أساس المحاصصة العرقية والدينية والطائفية التي أدت إلى تفتيت النسيج الاجتماعي وتهديد سلامة الوطن ووحدة أراضيه حيث فتحت الباب على مصراعيه للمداخلات الإقليمية والدولية ومصادرة القرار الوطني، وهذا يتطلب أن تقوم العملية السياسية على المواطنة والانتماء الوطني بعيدا عن التعصب العرقي أو الديني أو المذهبي.

2- إعادة النظر بالدستور الحالي الذي تم إعداده وإقراره في ظروف استثنائية غير طبيعية وغير مستقرة تحت حراب المحتلين،فضلا عن تكريسه لمبدأ المحاصصة السياسية على أساس العرق والدين والطائفة مما ألحق أضرارا فادحة بالعراق ومواطنوه ما زالوا يعانون منها قتلا

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وتشريدا وتهجيرا وتدميرا حتى يومنا هذا.ولتحقيق هذا الهدف السامي لا بد من حصول إجماع وطني أو توافق وطني بحده الأدنى على بعض الثوابت الوطنية، منها:

-تحديد هوية العراق الوطنية وانتمائه العربي والإسلامي.

-ضمان الحقوق القومية لجميع مكونات المجتمع العراقي وتحديد العلاقات فيما بينها.

-ضمان حرية المعتقدات الدينية وممارسة طقوسها.

-ضمان حرية الرأي وممارسة العمل السياسي بعيدا عن التعصب القومي أو الديني أو المذهبي.

-سيادة القانون.

-الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية

-ضمان حقوق المرأة في عالم معاصر ومتحضر.

-التعليم بأنواعه ومراحله حق تتكفله الدولة.

-العمل واجب على المواطن تتحمل الدولة توفير فرصه.

-الرعاية الصحية ورعاية المرضى والمعوزين وكبار السن مسؤولية اجتماعية وحكومية.

-الثروات الطبيعية والمياه ملك لجميع العراقيين.

-تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات.

3- إجراء مصالحة وطنية حقيقية بين جميع الفرقاء والكف عن نبش الماضي والحاضر وتركهما لذاكرة التاريخ ليقول كلمة الفصل بذلك.

4- نبذ كل أشكال العنف والإرهاب والتخوين، والقبول بالعيش الآمن المشترك لجميع العراقيين بعيدا عن الإقصاء والتهميش من منطلق أن العراق وطن الجميع.

وبذلك يستطيع العراق أن ينهض من كبوته وتوفير البيئة الآمنة لشعبه للعيش بكرامة والتمتع بثرواته الهائلة التي وهبها الله لمهد الحضارات ومهبط الرسل.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الأسرة والرفاه العام في نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للعراق[2]

محتويات العدد

المعالم العامة للأداء الاقتصادي في العراق: قدم المسح الاقتصادي والاجتماعي ،الذي أنجزته وزارة التخطيط ، بيانات قيمة عن نمط المعيشة والرفاه الاجتماعي في العراق . وقد تمكن التقرير من اظهار الوضع الاقتصادي في بيئته السياسية والاجتماعية التي اتسمت ومنذ بدء الحصار ، بالاستثنائية والاضطراب ما يعيق عمل اليات الاقتصاد بالحد الادنى المقبول من الكفاءة . واقترن ذلك بانحسار سلطة القيم العليا ، وضآلة أثرها في الحراك الاجتماعي و السياسي ، و شراسة التدخل الخارجي والأصرار على إبقاء العراق فقرة تسوية في معادلات التوازن الستراتيجي، الاقليمي والدولي.

تلك البيئة تناقض مقتضيات الاستقرار السياسي ، واستكمال بناء الدولة التي تستطيع تهيئة مقومات سيادة الاخلاق الراقية في ميادين ألأعمال وعلاقات العمل والإدارة بالمعايير التي تساعد في إرساء أسس متينة لنمط سلوك يستجيب لطموحات الشعب العراقي في ألارتقاء الحضاري والعدالة والرفاه. يقدر سكان العراق عام 2007 بنحو 30 مليون نسمة وينمو بمعدل سنوي مركب يقارب 3%، بمعنى انه وصل العام 2009 الى حوالي 31.8 مليون نسمة.

واستقر متوسط حجم الاسرة عند 6.9 فرد من مدة طويلة ، ما يرجح استقرار معدل نمو السكان، وذلك لوجود علاقة بينهما .وتقدر نسبة الحضر71% منه يسكن 41.5% من العراقيين في مراكز المحافظات ، لوحدها ، والباقي في المدن الاخرى والارياف . و يشكل الافراد في سن15 سنة و أكثر 60,2 % من مجموع السكان العام 2007. وبلغت نسبة الناشطين اقتصاديا 43.2% من السكان بعمر15 سنة فأكثر ، وهي للرجال بنفس الفئة العمرية 74.6% بينما تنخفض الى 12.8% للنساء وذلك حسب نتائج المسح. و ذلك يعني أن النشيطين اقتصاديا يشكلون 26% من مجموع السكان فقط ويضمنهم البطالة ، وهذا المؤشر يتسم بالاستقرار ويلخص مع ما يحتويه من البطالة دوام المشكلة ألاقتصادية في بلادنا .و يعمل في الزراعة 15.5% من مجموع القوى العاملة ، وفي التعدين والنفط و الصناعة التحويلية والكهرباء والماء 10,5% منهم ، و في البناء والتشييد 11.3% ، وبذلك يكون 35.5% من القوى العاملة في الأنشطة السلعية وهي نسبة متدنية في مثل مرحلة الاقتصاد العراقي . و تنخفض تلك النسبة في محافظة بغداد الى 27.2% من مجموع العاملين فيها ، علماً ان نسبة اهل الريف 7.5% فقط من مجموع سكان المحافظة.

2 د.أحمد ابريهي علي – وكالة انباء براثا

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وليس من المبالغة القول ان أكثر الانشطة الاقتصادية ازدهارا" في السنوات الاخيرة هو الاستهلاك اعتمادا" على سلع مستوردة بموارد النفط المصدرة . بمعنى ان النجاح في ادامة الشرط الاقتصادي للحياة ارتبط بمورد العملة الاجنبية من النفط الذي يمول استيراد متطلبات الاستهلاك العائلي والحكومي. وفيما عدا ذلك انتعشت الفعاليات غير المرتبطة بأداء الجهاز الإداري الحكومي ، وآليات عمل النظام الاقتصادي ، مثل الاتصالات والاعلام والسفر الى الخارج وتشكيل منظمات سياسية وثقافية وروابط مجتمع مدني . وكانت وظيفة الموازنة العامة للدولة ، بالدرجة الاولى ، توجيه موارد النفط انسجاما" مع البيئة الحاكمة لوضعنا من اجل التهدئة ورفد الدخل العائلي ، أما المشاريع في البناء التحتي والخدمات فكانت تدور من سنة لاخرى دون انجاز ملموس ، الا القليل من الابنية الحكومية والمعابر والارصفة بتكاليف باهظة ، ومحاولات ، مع كثير من الفشل وقليل من النجاح ، في الكهرباء ومياه الشرب وصيانة آبار النفط الخام وحفر وتشغيل عدد محدود منها. ومن الواجب الإشارة إلى التوسع السريع لأجهزة الجيش والشرطة والوصول بها إلى الحجم الكافي في اعداد المنتسبين بالمقاييس الدولية ، الا ان التجهيزات من الاسلحة مازالت محدودة وبطيئة ، بمعنى ان العبء الاقتصادي للتسليح مؤجل ، مثل الكثير من المهام وسوف يدخل في منافسة حادة مع الكهرباء والبناء التحتي والخدمات العامة في السنوات القادمة. ودون أدنى شك ارتفع الحجم الكلي للاستهلاك العام والخاص في السنوات الاخيرة بمعدلات عالية . واصبح بالمتوسط للفرد اعلى بفارق جوهري مما كان عليه زمن الحصار ، وانخفضت نسبة الفقراء من مجموع السكان وفق احدث البيانات الى اقل من 24% ، مع اتساع الحجم النسبي لفئة متوسطي الدخل وتقارب مستويات الرفاه فيما بين عوائلها ، لكن نمط السلوك الاستهلاكي في السنوات الاخيرة جعل اوضاع العوائل الفقيرة مدعاة للاحباط والسخط ، مع وجود حالات من البؤس الاجتماعي بالغة القسوة الخدمات والسكن.

وبعد مرور عقدين من الزمن على تعثر الاستثمار في البناء التحتي تفاقمت كثيرا" الاوضاع المأساوية للاحياء الفقيرة وتجمعات السكن العشوائي .وأضافت نوعية المياه ، ومشكلات الصرف الصحي والتحسن البطيء في الخدمات الصحية ، الأهلية والحكومية ، أبعادا" جديدة للمشكلة. لقد اصبحت صورة المجتمع العراقي في ذهن ابنائه تقترن بالتخلف العمراني والعجز الاداري وضعف الضوابط الحاكمة للسلوك واللامسؤولية وعدم المصداقية، وهذه تنطوي على مخاطر تطال الامن ألاجتماعي والسياسي لابد من تداركها. والبيئة المحيطة بالسكن سيئة عموما ، إذ اظهر المسح ان 56.4% من المساكن قريبة من برك المياه الاسنة ، وحوالي 50% من السكان يعانون من الحشرات والقوارض و36% يعيشون في احياء بمجار مفتوحة ،والمنتفعون من شبكات الصرف الصحي العمومية بحوالي 27% من مجموع السكان . وتبين ان 36% من المساكن قريبة من مكبات غير نظامية للنفايات الصلبة حيث ينتفع حوالي 29% من سكان العراق من خدمات جمع النفايات التي تقدمها البلديات، و28% من المساكن ضعيفة الاضاءة ويقاسي ساكنوها من رداءة الهواء. و ظهر أن متوسط بقاء الأسرة في نفس المسكن 22 سنة ، وان 44.6% من المساكن مسقوفة بالصب المسلح و 39% بالشيلمان و16.4% سقوف من انواع اخرى ، و 62.2% من المساكن مبنية قبل 20 سنة فأكثر.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ويسكن 68.2% من افراد العراق في مساكن متوسط مساحتها دون 200 متر مربع ويشكو 61% من الافراد في العراق من قدم البناء او تدني نوعيته ، و69% من عدم كفاية الغرف اوضيق مساحتها. وفقط 16.4% من افراد العراق لايعانون من مشاكل في مساكنهم.
يعيش 81.3% من الافراد في منازل مرتبطة بشبكة الماء العامة لكن غالبيتهم يشتكون من عدم انتظامها اوضعفها اضافة الى مشكلة نوعيتها ، خاصة ، وان القسم الاكبر من شبكات توزيع المياه قديمة ما اضاف تعقيداً اخر الى تدني صلاحية مياه الانهار للشرب.
تفيد البيانات لعام 2007 ان الكهرباء الوطنية تتوفر في المنازل لمدة 8 ساعات بالمتوسط يومياً وفي بغداد 5 ساعات .وحوالي 22% من الاشخاص فقط اكتفوا بالشبكة العامة واضاف الاخرون مصادر اخرى.
معدل الالتحاق بالدراسة الابتدائية في الفئة العمرية 6- 11 حوالي 85% ما يعني استمرار الامية في الاجيال القادمة مع الاسف .وفي الفئة العمرية 12-14 سنة كانت نسبة الالتحاق في الدراسة المتوسطة 45.5% للاولاد و41.5% للفتيات ، في المناطق الحضرية ، وتنخفض في الريف الى 28.8% و16.6% على التوالي.
لقد انتشرت الخدمات التعليمية بما يؤمن الوصول اليها بسهولة اذ ان المدرسة الابتدائية في متناول سكان العراق بنسبة 89.2% بما لايزيد على 1 كم.
وتبعد المدارس المتوسطة والاعدادية بما يزيد على ا كم في حالة 30.3% من السكان ، ولاتزيد عن 5كم إلا لحوالي 10% منهم.
يبعد اقرب مستشفى عن حوالي 40% من سكان العراق 5 كم فأكثر وعن 22.7 % منهم أكثر من 10 كم ، هذا بالنسبة للمستشفيات العامة ، اما الخاصة فتبعد اكثر من 5 كم لحوالي 60% من سكان العراق واكثر من 10 كم لحوالي 43% منهم. وحوالي 60% من افراد العراق يبعد اقرب مركز شرطة عنهم بما يزيد عن 1 كم و10% منهم أكثر من 10 كم.
وذا مالاحظنا انتشار خدمات المصارف والاطفاء والدوائر الحكومية وسواها يتبين ان توفر خدمات نقل واتصال سريعة وسهلة مطلوب لضمان انتفاع السكان في الوقت المناسب من جميع الخدمات.
يبدو ان 30.8% من السكان لديهم سيارات خاصة اوسيارات اخرى يمكن استخدامها للاغراض الخاصة . و 93.5% منهم لديهم طباخ غازي او كهربائي و88% ثلاجة و32.8% مجمدة و43% غسالة ملابس كهربائية و53.6% لديهم مولدة كهرباء و 20.8% مكيف و88.3%ستلايت و95% من العوائل لديهم تلفزيون ومتوسط معدل الهواتف النقالة 1.56% جهاز للعائلة.
تبين ان 15.6% من الذكور لا يستطيعون القراءة باللغة الام و8.7% قراءتهم ضعيفة في الفئة العمرية 10سنوات فأكثر وفي الاناث ولنفس الفئة العمرية29.6% لايستطيعون القراءة و9.1% قراءتهم ضعيفة وتزداد تلك النسب قليلا في الكتابة، ما يعني ان الامية موجودة فعلاً.
إن 96.9% من افراد العراق لايزاولون انشطة سياسية بدءا من الفئة العمرية 10 سنوات فأكثر و80.1% لايقرؤون الصحف و76.1% لايطالعون مواد اخرى.

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مستوى الإنفاق والدخل

ظهر إن المتوسط الشهري لانفاق الاسرة 1.000.800 دينار أي 12.009.600 في السنة وبلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري 145.820 دينار والسنوي للفرد 1.749.840 بمايعادل 1.388 دولار باسعار صرف 2007 . وفيما يلي بعض مؤشرات التفاوت في متوسط الانفاق للفرد. كما مبين في الجدول رقم1:

بلغت نسبة الانفاق على الغذاء من مجموع انفاق الفرد باسعار السوق 35.6% وبالاسعار المدفوعة 31.7% وذلك يعزى إلى اسهام نظام البطاقة التموينية في تكاليف الانفاق ولقد تبين ان المحافظات تتفاوت في متوسط الاستهلاك كما مبين الجدول رقم 2:

أسهمت الأجور والرواتب بنسبة 45.2% من الدخل الكلي في العراق وكانت اوطأ نسبة في واسط 34.1% واعلاها في البصرة 56.7% تقدر العمالة الناقصة ، اي العمل لمدة اقل من 35 ساعة في الاسبوع ، نسبة الى مجموع النشيطين اقتصاديا 38% العام 2006 . ويفترض انها انخفضت فيما بعد ذلك بتزايد الاتفاق الحكومي لسنتي 2007 و2008 وتحسن الوضع الامني.

اما معدل البطالة فيقدر العام 2006، بحسب التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق الصادر العام 2008، بنسبة 18% من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً منخفضا عن 28% لعام 2005 ، وربما انخفض معدل البطالة فيما بعد لنفس الاسباب . وقد اظهرت البيانات ذاتها ان السكان في سن العمل ، 15 سنة فأكثر ، حوالي 57% من مجموع السكان.

أسهمت النساء بنسبة 13.8 % من العاملين باجر، لكن تزداد مشاركة نساء في فئات العمل ذات المستوى التعليمي الأعلى فعلى سبيل المثال بلغت حصة المرأة في العاملين باجر، من الاميين 8% في حين وصلت 38.7 % من حملة الدبلوم بعد الثانوية و33.4 % من البكلوريوس و26.5% من حملة الشهادات العليا و 57.5 % من العاملين في التعليم.

إن التنمية الاقتصادية الجادة هي التي تهيئ فرص عمل حقيقية لامتصاص البطالة من خلال إنخراط العاملين بانشطة منتجة فعلاً.وليس استيعابهم بفرص عمل زائفة لتبديد جزء آخر من موارد النفط بشكل نفقات اعانة في غير محلها .

اما الاطروحات التي تتحدث عن منح صغيرة وما الى ذلك، فهذه لاتنطلق من حسابات على مستوى الاقتصادي الوطني ، وإنما تصورات جزئية . فالاقتصاد العراقي لايحتاج ولايتحمل مليون مشغل اضافي صغير بل يحتاج الى تصنيع حديث وشبكات ري وبزل من اجل نهضة زراعية واستثمارات في قطاع الطاقة والموانئ والسكك لاستيعاب قواه العاملة إستيعاباً منتجا يسمح برفاه مستديم للشعب العراقي.

لقد اصبح واضحا نهاية العام 1983 اي قبل ربع قرن ان الحكومة لا تستطيع مواصلة برنامجها الاستثماري عموما والذي يتعلق منه بالتصنيع بوجه خاص . إذ استنفدت الاحتياطيات الدولية للعراق والتي وصلت 40 مليار دولار قبل بدء الحرب مع ايران اضافة على موارد النفط التي انخفضت صادراته الى الثلث تقريبا . ويمكن القول ان نمو الطاقة الإنتاجية قد توقف عمليا منذ منتصف الثمانينيات.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ولم يشهد العراق نموا في الصناعة خلال ربع القرن الماضي ، بل تراجعت الصناعة في زمن الحصار ، وقد تدهورت امكانات الانتاج الزراعي . وبعد العام 2003 واجه العراق تركة المديونية والعقوبات الدولية . ولقد تخلت الدولة عن القطاع العام في سياق التحول نحو نظام الاقتصاد الحر وكانت النتيجة ان تحولت المنشآت الاقتصادية العامة الى عبء اضافي على موازنة الدولة . ولم يتمكن القطاع الخاص العراقي والاجنبي من ملء الفراغ.

وفي مثل هذه الاوضاع لا نتوقع تشغيلا سليما للقوى العاملة لأن نمط التشغيل هو انعكاس للبنية الاقتصادية القطاعية والخصائص التقنية والتنظيمية للأقتصاد الوطني.

ان الضعف الشديد للمحور الانتاجي في العراق يفسر الكثير من مشاكله وكلما تأخر تصنيع العراق والتنمية الزراعية فيه تتفاقم المشاكل التي يعجز مورد النفط عن حلها. وتتوزع القوى العاملة في العراق الان بين قطاع حكومي غير انتاجي في وسط ميدان كبير من فوضى الانشطه الفردية والصغيرة التي تسمى قطاعا خاصا .ويبين التحليل الاقتصادي الموضوعي ان مشكلة التشغيل في العراق هي اكبر من مشكلة البطالة ، اذ عمق نمط التشغيل السائد الطابع اللانتاجي للاقتصاد العراقي.

ان مستقبل العراق رهن بمدى النجاح في بناء اقتصاد مغاير وخلال مدة زمنية قصيرة. واذا لم يتحول الى دولة صناعية متقدمة في العشرين سنه القادمة نتوقع تفاقم المشاكل والمعاناة الإنسانية. التحدي الحقيقي هو كيف يمكن تشغيل ثلثي السكان في سن العمل بأنتاجية عالية ونامية تسمح بمستوى معيشي لائق ومستقر. وهذا لا يكون دون ضمان مستويات مرتفعة من الاستثمار الذي ينبغي إلا يقل عن 35% من الدخل الوطني ما يتطلب تخصيص 45 % من موارد النفط للأستثمار ، ومغادرة الاسلوب الحالي الذي يكرس التوجه الاستهلاكي عبر تخصيص موارد النفط للاستهلاك العام ، تحت تأثير الالتباس في فهم معنى نظام الاقتصاد الحر في العراق ، والتقليل من حجم المسؤوليات الاقتصادية للحكومة في الري والزراعة والطاقة والبناء التحتي للمدن.

لقد كان معدل التضخم مرتفعا للسنوات 2003 - 2007 ، فقد ارتفع من 19.2% العام 2002 الـى 33.6% ،26.9%، 37.0% ، 53.2% للسنوات 2003 - 2006 على التوالي ثم انخفض الى 30.8% عام 2007 والى مادون 10% العام 2008.

آفاق التغيير

يتعين سقف الرفاه بالامكانات الاقتصادية وكفاءة التصرف بها والعدالة في توزيع الدخل والثروة.

ان مسـار نمو الامكانات الاقتصادية يعكس استعداد المجتمع وارادته المعبر عنها يوقائع السلوك العملي، في بيئة الاعمال والفعل السياسي، للانسجام مع متطلبات التقدم الاقتصادي. ولاتوجد في العراق دلائل كافية، حتى الان، لا في المجتمع ولا في السياسة، على اقتراب العراق من مرحلة الانطلاق الاقتصادي.

ان المجتمـع العراقـي وبتوافق، غريـب ، مـع نخبـه السياسية يرفض تحمل اعباء ومسؤوليات المباشرة بمسيرة الانعتاق من التخلف والتعاسـة . بل يكاد التمييز، في الوعي ، ينعدم بين حماسة المواقف المطلبية والتطلعات غير المحدودة للثراء والرفاه ، من جهـة ،

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وارادة التقدم الاقتصادي من جهة اخرى . أي ان العنصر الحاكم والمفقود يتمثل في الارادة وليس في بيان المؤشرات الاقتصادية لمسار الانتقال في صورته الكلية ومن أهمها:

1. ضمان أن تنسجم آليات عمل الاقتصاد الوطني بما يؤدي الى تخصيص مالايقل عن 30% من الناتج الوطني للاستثمار الثابت.
2. الارتقاء بقطاع الاعمال والادارة الحكومية لرفع كفاءة الاستثمار في مراحل اعداد المشاريع والتنفيذ والتشغيل لينمو الناتج الوطني غير النفطي بمايزيد على 8% سنوياً.
3. تنسيق التطوير التكنولوجي والتقدم التقني بمعناه الواسع كي تنمو اتاجية العمل بما لايقل عن 5% سنوياً.
4. الوصول بنسبة السكان النشيطين اقتصاديا الى 36% من سكان العراق بغضون عشر سنوات.
5. ايصال مجموع العاملين في القطاعات السلعية الى 55% من مجموع النشيطين اقتصادياً.
6. ابلاغ ناتج الصناعة التحويلية الى 35% من الناتج المحلي غير النفطي في مدة لاتزيد عن عشر سنوات.
7. تطوير جذري لقطاع البناء والتشييد ابتداءا بالتحول الى الشركات الكبيرة من اجل الوصول بهذا القطاع الى استيعاب بين 1.2 - 1.5 مليون من القوى العاملة.

ان الاهداف الاجمالية آنفة الذكر تتطلب خطة ساندة لزيادة إنتاج النفط الخام الى 8 ملايين برميل يوميا نهاية السنوات العشر، وطاقة تصفية النفط الى 1.7 مليون برميل يوميا والكهرباء الى 30 الف ميكا واط.

ملاحظة بشأن اجتثاث الفقر ومعالجة البطالة، ان جميع المقترحات المتداولة حاليا لاجتثاث الفقر والقضاء على البطالة سوف تخفق ولا تثمر سوى الإحباط دون التزام المجتمع والسياسة لمقتضيات التقدم الاقتصادي وحمل أعباء و مسؤوليات التحول إلى امة صناعية وشعب منتج . والى جانب هذا المسعى، و بالتزامن معه ، تأسيس قاعدة المعلومات و شبكة الاتصالات الكافية للوصول إلى الفقراء وتقديم الاعانة الكافية عبر إنجاز الملف الاقتصادي - الاجتماعي للعائلة العراقية لتوحيد سياستي الضريبة والاعانة ، بما يضمن العدالة و الاستدامة و ينهي حالة التفاوت في الشمول لكليهما. الاجور والرواتب روافد مهمة في تكوين الدخل العائلي ، الى جانب مصادر الدخل من الاشكال الاخرى وتصنف مصادر الدخل العائلي الى:

1. رواتب من العمل في الدولة.
2. اجور من العمل لدى القطاع الخاص.
3. الدخل المكتسب من انشطة العاملين لحسابهم الخاص في الزراعة والصناعات الفردية والعائلية وانشطة التصليح والخدمات الشخصية.
4. ارباح موزعة من الشركات.
5. فوائد على الودائع في المصارف.
6. ايجارات العقار.
7. الرواتب التقاعدية.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

8. المقبوضات من الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الخيرية.

وتتفاوت تلك المصادر في اهميتها والاول والثالث هما الاهم على الاطلاق بسبب خصائص الاقتصاد العراقي . ويعتمد مستوى دخل الاسرة على عدد العاملين لدى الدولة منها اضافة على ما يدخلها من المصادر الاخرى. ويمكن القول ان جميع الاسر التي يعمل اثنين من افرادها في الدولة وبغض النظر عما يدخلها من مصادر اخرى تتمتع بمستوى معيشة مرضي.

ويتركز الفقر في العوائل المحرومة على الاطلاق من فرص العمل المدر للدخل، ثم العوائل التي تعتمد على الاجر المكتسب من العمل لدى القطاع الخاص، وبعدها فئة العوائل التي تعتمد على العمل لحسابها الخاص .أما فئة العوائل المحرومة من العمل فتقع في صنفين: حرمان دائم بسبب افتقاد القدرة على العمل نتيجة العجز و حرمان مؤقت يرتبط بالبطالة . ومن الصعب في العراق اعتماد نظام لاعانات البطالة وذلك لان تنظيم الحياة الاقتصادية متخلف. إن إشاعة ثقافة الكفاح من اجل التنمية، و إعلاء قيمة العمل المنتج والاسهام الايجابي في إثراء حياة المجتمع، وتكريم مواقف الزهد بالمال العام وإدانة سلوك المشاطرة والمغالبة في التعامل مع الوظيفة العامة كلها ضرورية و لا تقبل التأجيل بعد الذي حصل. وتتمثل مصداقية هذا التوجه في تغيير بيئة الأعمال في العراق جذريا والعنصر الاهم، على الاطلاق، الالتزام بالضوابط المثلى المنظمة لسلوك جميع الأطراف ذات العلاقة، والتحريم القطعي، عمليا، لمختلف اشكال الخيانة والفساد حتى يستتب الامن الاقتصادي للجميع ويتحرر المستثمر من رعب المخاطرة. وما لم يتحقق هذا الشرط بارادة اجتماعية سياسية فلا توجد فرصة حقيقية للانجاز.

140304/5/4 تحرير علي عبد سلمان

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

دولــة العــراق الباحثــة عــن أمّـــة[3]

محتويات العدد

تنطلق كتب التاريخ المدرسية من وقائع تجمع على صحّتها غالبية ساحقة من مواطني بلد ما لتبني حولها سردية زمنية تمتد إلى الراهن وتلعب دورا حاسما في تنشئة أجيال تشعر بأن أجدادها ساهموا معا في صنع تلك الأحداث التي غالبا ما تكون إيجابية، أو أنهم كانوا جميعا ضحايا لهذا الحدث التاريخي أو ذاك. ولأن ثمة اتفاقا على صحة الوقائع المحورية فلا بأس من أن تضم السردية عددا من المغالطات أو المبالغات التي تعمّق الحس بالإنتماء الجماعي. فمادام الأمريكان متفقين على أن أمتهم نشأت عبر حرب استقلال شعبية ضد أمريكا، فلابأس من القفز على حقيقة أن مناطق مهمة مثل نيويورك لم تكن محبّذة للإستقلال. ومادامت غالبية الفرنسيين مجمعة على أن ثورتهم ضد الملكية تشكل منعطفا تاريخيا إيجابيا، فلابأس من إغفال أن الهجوم على سجن الباستيل كرمز للطغيان، وهو الشرارة التي أطلقت الثورة، كشف عن وجود أقل من مئة سجين فيه، أو أن المنخرطين في المقاومة ضد الإحتلال النازي لم يمثّلوا إلا نسبة محدودة من الفرنسيين وأن المتواطئين معه لم يكونوا حفنة من الخونة. ومادام الإسرائيليون يستذكرون تاريخا مشتركا يقوم على تعرضهم جميعا للشتات وللإبادة والكفاح الجماعي للعودة إلى أرض الميعاد وتأسيس الدولة، فلابأس من القفز على واقعة أن نسبة كبيرة من يهود أوربا الغربية في القرن التاسع عشر ويهود العراق واليمن كانت مندمجة في مجتمعاتها. هكذا يرسّخ التنميط المركّز للتاريخ ذاكرة جمعية توحد أبناء الدول في هوية وطنية مشتركة تدفعهم إلى الإحساس بضرورة الدفاع عن بقعة تسميها وطنا. وإذا ترسّخت الهوية الجمعية وتوافر قدر من حرية البحث، لن تثير الدراسات الأكاديمية أو الأعمال الفنية التي تكشف زيف جوانب مهمة من تلك السرديات غضبا عارما في أوساط متلقّيها.

إذن، فخير معيار للتعرّف على حسّ شعب بالإنتماء المشترك لوطن واحد، على امتلاكه هوية وطنية أو باختصار على كونه يمثّل أمّة لا مجموعة بشر جمعتهم الجغرافيا هو رصد وقياس درجة التقارب أو التباين بين سرديّات التاريخ التي تختزنها الذاكرة الجمعية للفئات المختلفة والمترسّخة عبر التلقين الشفاهي من الوسط العائلي أو الإجتماعي المحيط أو من خلال المعايشة اليومية. وخير معيار للتعرّف على درجة ثقة قطاعات الشعب المختلفة بنظامها الحاكم هو مقارنة سرديات كتب التاريخ المدرسية مع رواية تلك القطاعات لتاريخها. لايهم هنا إن كانت الراسخ في الأذهان مدقّقا علميا أم لا. فالخيال الجمعي لا البحث العلمي هو ما يحرّك الأحداث ويجمع البشر أو يفرّقهم. الأمر المميّز للأمم ذات النظم الديمقراطية هو التقارب، وربما التطابق، بين الروايات المدرسية والذاكرة الشعبية لسبب بسيط، هو أن الغالبية تستطيع أن

[3] عصام الخفاجي – البينة الجديدة

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تعدّل التاريخ المدرسي إن وجدته مغايرا لنظرتها إليه. والأمر المميّز الثاني، ولعله ما ينبغي لفت الإنتباه له إذ نحاول رؤية الأمر من زاوية مشرقية هو أن ثمة توافقا على تقييم المنعطفات الكبرى في تاريخ تلك الأمم. فاليميني واليساري، القومي والليبرالي، الأبيض والأسود لايجادلون في أن أمتهم الأمريكية ولدت من حرب الإستقلال. وكذا الحال بالنسبة للفرنسي وثورته والإسرائيلي وتكوين دولته.

إختر عيّنة عشوائية من مئة عراقي وأسألهم عن دلالة أحداث مفصلية في تاريخ بلدهم الحديث. هنا أمثلة تبدأ من الأحدث لتعود وراءا في الزمن: ما الذي حدث عام 2003؟ غالبية ساحقة من الشعب الكردي ستسمّيه "تحريرا" للعراق من سلطة صدّام حسين: لقد تحرر الشعب الكردي أخيرا من الخوف من الإبادة وانتقم من المجازر التي تعرّض لها طوال عقود. لن تسمّيه نسبة كبيرة من الشيعة هكذا، لكنها ستعتبره حدثا سعيدا. ستطلق عليه تعبيرا يبدو محايدا ووصفيا: "السقوط"، وعلى ألسنة القريبين من الإسلام السياسي الشيعي "سقوط الصنم". وسيرى فيه قطاع كبير من السنة "احتلالا". قد تتداخل التعابير. لن يعترض من يصف الحدث سقوطا على عبارة الإحتلال، ولن يعترض من يعتبره احتلالا على اعتباره سقوطا للنظام. لكن تغليب عنوان على آخر ينطوي لوحده على موقف قيَمي.

يتّخذ الإختلاف بعدا فاجعا حين يكون تحديد اليوم الوطني مجرد اجتهاد شخصي بعد أكثر من تسعين عاما على تأسيس الدولة العراقية الحديثة. فثمة اتفاق على عيد الإستقلال حتى في لبنان المفتّت. تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكا على العراق عام 1921 هو تكريس لسلطة الإنتداب البريطاني على الدولة لا تأسيسا لها في أعين كثيرين. وهو، للقوميين العرب ترجمة عملية لإتفاق سايكس- بيكو القاضي بتفتيت الأمة العربية وتقاسم النفوذ عليها بين القوتين الإستعماريتين بريطانيا وفرنسا. ولايختلف القوميون الأكراد عن نظرائهم العرب إلا بقلب السرد: 1921، هو تكريس المؤامرة لتفتيت الأمة الكردية وإلحاق أجزائها ببلدان مختلفة. و1921 للمؤسسة الدينية الشيعية هو إرساء لبنيان كرّس تسيّد الأقلية العربية السنّية على الغالبية الشيعية.

حتى الدولة الملكية العراقية لم تكن تحتف لا بهذا الحدث ولا بتاريخ دخول العراق كبلد مستقل إلى عصبة الأمم عام 1932. كان عيد ميلاد الملك شبحا باهتا لعيد وطني يُفترض أن تاريخه يظل راسخا برغم تبدّل الحكام. ولعل ذلك النظام كان أكثر إدراكا ممّن لحقه للإنفصام بين تاريخه وبين التاريخ الراسخ في العقول. فمع السلطة الجمهورية الأولى صار الإحتفال بذكرى الثورة على الملكية يتخّذ طابع احتفال بالعيد الوطني. وحين جاء البعث إلى السلطة قرر تمييع الإحتفال بتلك الذكرى من خلال تفخيم ذكرى "ثورته".

لا تكمن معضلة الهوية الوطنية للمنتمين للعراق، في رأيي، في كون دولتهم "مصطنعة" حسب منطق استشراقي واسع الإنتشار، ولا في تجزأة أمة عربية أو كردية متخيَلة. فقد قادني البحث إلى أن العراق الحديث، بما فيه كردستان، كان يتشكّل كفضاء آخذ بالتماسك منذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر لأسباب لاعلاقة لها بأصابع استعمارية لم يكن بوسعها اختلاق بنى اجتماعية بل بوسعها تكريس نفوذها مستفيدة من بعض تلك البنى. لكن بين تكوّن الدولة، أي دولة، وبين تكون الأمة بون شاسع. ومنعا لأي تأويل مؤدلج، أكّدت على فكرتين بشكل قاطع.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أولا: إن العمليات التاريخية الإجتماعية والإقتصادية وغيرها تحفّز أو تحبط قيام الدول ولاتحتّمها. فقد تكوّن العراق، وفق دراستي، بتحفيز من ظروف تراكمت على مدى قرنين أو أكثر، لكن هذا لايعني أن هذه البقعة الجغرافية ما كان لها إلا أن تكون على شكلها الحالي.
وأكّدت ثانيا، وهنا الجانب الأهم فيما يتعلّق بالحاضر والمستقبل، على أن العمليات التاريخية التي قادت إلى نشوء تركيب ما لاتضمن بقاء هذا التركيب. وهذا ما يمر به العراق اليوم.
طوال العقود الثمانية الممتدة منذ تأسيس الدولة حتى سقوط البعث كان ثمة انفصام بين تزايد ارتباط الناس بماكنة الدولة المركزية وبين إحساسهم بالتضامن فيما بينهم دلّ تعمّقه على شيخوخة الدولة التي لم تستطع يوما، ولم تستطع سرديّة نظمها الحاكمة المتعاقبة عن المساواة والأخاء تخفيف إحساس قطاعات واسعة بالغربة عنها برغم أن وجود الدولة الموحّدة كان في عداد المسلّمات. تضاءلت إمكانية بناء أمة عراقية بعد الإنفصال الفعلي لكردستان عن حكومة بغداد عام 1991 والإستنفار الطائفي ضد الشيعة في الفترة ذاتها. حين سقط الكابوس البعثي انكشف الغطاء عن وعاء كانت وقائع نوعية جديدة قد اختمرت داخله. وكانت تلك الوقائع هي الأساس الذي مكّن معارضي الأمس وحكام اليوم من إغواء أمزجة شعبية تساوقت ذاكرتها الجمعية لتاريخ بلدها مع ذاكرتهم الجمعية.
وعلى أنقاض الخطاب المدرسي الملفّق السابق ينهض اليوم خطاب يدرك متبنّوه أنفسهم أن ملايين أوراق التين عاجزة عن إخفاء عوراته. خطاب يقوم على أخوّة بين الجميع أفسدتها الدكتاتورية وأخذت تستعيد دفؤها. لكن خطاب الأخوة التي أفسدها نظام سياسي ليس حكرا على الحكام، بل هو ملجأ نقّاده كذلك: نحن أخوة عشنا متوائمين دوما لولا الحكم الطائفي الحالي.
حين نظّمتُ ندوة بعنوان "كيف نكتب تاريخ العراق الحديث" ضمن الفعالية السنوية لأتحاد الدراسات الشرق أوسطية (ميسا) عام 2007، دعوت ثلاث أساتذة جامعيين يمثّلون اتجاهات فكرية متنوعة. تحدّث الأستاذ الكردي عن الأخوة العربية الكردية وتحدّث الأستاذ القومي عن الإحتلال الأمريكي الذي دمّر وحدة العراقيين وتحدث الشيعي المستقل عن العراق مهد الحضارات. حينها شعرت بأن سؤالي كان عديم المعنى.
لقد قضى زواج المصلحة بين القادة وقواعدهم على آخر فرصة لمشروع بناء أمّة عراقية موحّدة يتعايش مواطنوها بسلام.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ثلاثة أمور يجب أن لا تتكرر[4]

محتويات العدد

بعد اكتمال الفصل الثاني والأخير للدورة الانتخابية الحالية , وبداية العطلة البرلمانية في 2014/4/14 , يكون عمر البرلمان الحالي قد انتهى من الناحية الواقعية , بالرغم من أنّ عمر البرلمان الدستوري ينتهي بنهاية هذه العطلة في 2014/6/14 , وبهذه النهاية يكون البرلمان العراقي قد سجّل سابقة تأريخية من بين كل البرلمانات الديمقراطية في العالم , بعدم إقراره الموازنة العامة للبلد لهذه السنة المالية , بالرغم من مخالفة هذا للدستور العراقي الذي يوجب وفق المادة 57 من عدم إنهاء فصل الانعقاد الذي تعرض فيه الموازنة العامة للبلد إلا بعد الموافقة عليها , وحتى لا تتكرر تجربة هذا البرلمان المؤلمة , ثلاثة أمور أمام أعين الشعب العراقي يجب أن لا تتكرر خصوصا ونحن على أبواب انتخابات برلمانية عامة ستأتي ببرلمان جديد وحكومة جديدة , وهذه الأمور الثلاثة هي :

أولا : تجربة التحالف الوطني العراقي / فكلنا نعلم أنّ تجربة التحالف الوطني العراقي لم تكن قد أملتها الظروف الموضوعية والذاتية للبلد , بل كانت تجربة قد فرضتها المحكمة الاتحادية العليا بقرارها المتعلق بتفسير المادة 76 من الدستور العراقي حول مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا , فهذا التحالف ولد أصلا لقطع الطريق أمام تحالف القائمة العراقية برئاسة أياد علاوي من تشكيل الحكومة , ولم يكن لطرفي هذا التحالف أدنى قدر من الانسجام , بالرغم من إعلان عمار الحكيم أنّ هذا الزواج هو زواجا دائميا وليس مؤقتا , ولست في صدد استعراض تجربة هذا التحالف على المستويين البرلماني والحكومي , فعوامل الفرقة كانت أكبر بكثير من عوامل الانسجام والتفاهم , بل أنّ التناحر بين أطراف هذا التحالف كان واحدا من أهم الأسباب التي أدّت إلى هذا الوضع المأساوي الخطير , خصوصا تصرفات كتلة الأحرار التي تصرّفت بطريقة لا تختلف عن السلوك التاريخي للخوارج .

ثانيا : برلمان التوافق / ربّما أنّ تجربة البرلمان الحالي بهذه التشكيلة وهذه القيادة , هي الأكثر ماساوية في التأريخ السياسي العراقي المعاصر , فلم يشهد البلد بكل تأريخه أسوء من هذا البرلمان , فرئيس هذا البرلمان قد جسدّ الطائفية السياسية بأسوء صورها واشكالها , وقاد هذا البرلمان بتفوق نحو التشرذم والانقسام والتناحر , فبدلا من أن يعكس هذا البرلمان صورة الوحدة والتوافق الحقيقي بين مكونات الشعب العراقي , أصبح بفضل رئيسه واحدا من أهم عوامل الفرقة بين أبناء الشعب العراقي , فتجربة هذا البرلمان المريرة يجب أن لا تتكرر هي الأخرى , وهذا ما يتمّناه العراقيون من هذه الانتخابات القادمة .

ثالثا : حكومة التوافق / ويسميها البعض بحكومة الشراكة الوطنية , والحقيقة أنّها الأبعد عن

[4] أياد السماوي- الأخبار

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

كل شكل من أشكال الشراكة الوطنية , فعناصر هذه الحكومة المتكوّنة من ممثلي الكتل السياسية في العملية السياسية , قد جسّدوا شكلا ومضمونا كل رذائل المحاصصات الطائفية والقومية , وكانوا الأفسد في تأريخ الوزارات العراقية , ولم يرتقوا إلا القلة منهم لمستوى المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم وعاتق أحزابهم التي ينتموا إليها في خدمة مصالح أبناء شعبهم وتقديم الخدمات لهم , بل كان جلّ اهتمامهم هو النهب والسلب للمال العام , وعكس اجندات أحزابهم التي ينتمون إليها , فمنهم الإرهابي ومنهم الفاسد ومنهم الطائفي ومنهم من تعمّد بإفشال أي جهد جيد للحكومة , فهذه الحكومة هي الأسوء في تأريخ كل الحكومات العراقية , والشعب العراقي يعلق آمالا كبيرة على هذه الانتخابات من خلال انتخاب برلمان قادر على إنهاء كل شكل من أشكال المحاصصات الطائفية والقومية , والتوجه نحو انتخاب حكومة أغلبية سياسية قادرة على تصحيح كل الأوضاع الشاذة التي مرّت بها العملية السياسية الفاشلة .
وأستطيع القول أنّ الشعب العراقي أمام امتحان صعب , فأمّا التوّجه نحو برلمان وحكومة الأغلبية السياسية , وأمّا البقاء على حكومات التوافق والمحاصصات الطائفية , فالحسم والخيار بيد الشعب والكلمة الفصل لصناديق الاقتراع , فهل سيتوجه العراقيون في الثلاثين من نيسان لإنهاء هذا الوضع الشاذ ؟ أم أننا سنرجع للمربع الأول ؟ , فلا بدّ من اختيار واحد من الخيارين , أمّا تحالف رئيس الوزراء الحالي أو تحالف مناوئيه , فما علينا إلا حسن الاختيار , فالذي يعتقد أن تحالف مسعود البارزاني وأسامة النجيفي واياد علاوي وعمار الحكيم ومقتدى الصدر هو الأفضل للعراق , فعليه أن يصوّت لهذا التحالف , ومن يعتقد أنّ تحالف رئيس الوزراء نوري المالكي هو الأفضل للعراق , فعليه هو الآخر أن يصوّت لهذا التحالف , وأنا شخصيا لا أرى أي مصلحة للعراقيين في تحالف يقوده مسعود وأسامة وأياد علاوي .

أياد السماوي / الدنمارك

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

نظرة على المشكلة السياسية في العراق[5]

محتويات العدد

من اهم اسباب المشكلة السياسية في العراق كون النظام السياسي في العراق يعتمد على النظام البرلماني وليس الرئاسي وان مثل العراق باعتباره يعيش تجربة جديدة لا ينفع النظام البرلماني لوجود تناقضات كبيرة بين الكتل السياسية لذلك سوف تبقى مشاكل العراق راسخة ما لم يتبدل الى نظام رئاسي ويتم التصويت عنه من قبل الشعب وعند ذاك يمكن لرئيس الجمهورية تاسيس حكومة اكثرية ويحقق كثير من الانجازات فيما اذا كانت الشخصيات التي يعتمد عليها كفوءة ومتخصصة كلا في موقعه علما ان النظام البرلماني ينفع الدول الاوربية التي بلغت ممارستهم للانتخابات لفترة طويلة بالاضافة الى عوامل اخرى .

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هل يمكن اذا تبدلت الحكومة سوف تتغير الاوضاع ؟ والجواب بالطبع كلا فمن خلال خلال التجربة خلال السنين الماضية وجد الخلل في كل الاطراف وليس في طرف معين والذي يحاول البعض جعل التقصيير لطرف دون اخر فهو خاطىء بينما هناك تقصيير واضح من جميع الاطراف وان اي سلطة سياسية اذا ارادت لها النجاح لا بد ان تجعل من حل هموم المواطن اليومية اساس في نجاح اي سلطة فالمسالة الامنية بامكان حلها لو كان هناك شخصيات تتمتع بالكفاءة والقدرة في معالجة الهم الامني وبامكان معالجة جانب الخدمات لو كان هناك اشخاص ممن لهم الكفاءة وهكذا نجد التقصير في كافة القطاعات وتشترك الطبقة السياسية في كل هذه.

واذا ما ازاح ممن يتمتع بالكفاءة والخبرة لاسباب كثيرة واهمال الاهتمام بالجانب الاداري وضعف المحاسبة لكل مقصرفهي اهم مشكلة لاقت المواطنين خلال الفترة الماضية بالاخص

[5] عصام الطائي – المستقبل العراقي

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مسالة المعاملات في اغلب مؤسسات الدولة والذي يتعرض اليها المواطن الى تعب شديد جراء الروتين الممل والقوانين البالية بالاضافة الى جانب الخدمات وبامكان حل كل هذه المشاكل لو كان هناك ارادة قوية تريد ذلك الا ان عدم المبالاة بذلك ادى الى حالة الاحباط والياس من قبل المواطنين لكل الطبقة السياسية وبالرغم من استلام النسبة الكبيرة من المواطنين بطاقات الانتخابات الا ان اغلب المواطنين سوف يضعونهاعلى الرفوف في بيوتهم وقد خاف الكثير من الناس فيما اذا لم يستلموا تلك البطاقات فسوف تترتب اثار قانونية عليهم وبذلك سارع الكثير لاستلامها وليس قناعة في الانتخابات والا لو صعدت في اي سيارة من سيارات الاجرة تجد الاحباط والياس الذي اصاب الناس من الطبقة السياسية والعبارة المتداولة بين الناس (احنه تعبنا). وان التقصير لا يشمل الطبقة السياسية بل يشمل الامة فقد تفككت كثير من القيم السامية للامة نتيجة التراكمات من المحن بالاخص الحصار الاقتصادي الذي مزق كثير من تلك القيم جراء ذلك. وان هذا السباق حول الترشيح للانتخابات وترشيح العدد الكبير بدون ضوابط واعتزال الطبقة الوسطى في المجتمع في المشارك السياسية يعتبر كارثة كبرى بحق العراق فلا بد ممن يريد ان يرشح من ان تكون هناك شروط لجعل اصحاب الكفاءة والخبرة هم ممن يمكن ان يترشح وبانعدام تلك الضوابط سوف يصعد كثير من اصحاب المصالح الخاصة الذين يفكرون بالراتب المرتفع لمجلس النواب بالقياس الى رواتب الموظفين فالمصلحي يفكر بانه خلال سنة يجمع كذا مبلغ ويبني كذا مبنى ويسافر كذا بلد او من خلال استلام منصب في الحكومة هنا وهناك . وسوف يصعد في الانتخابات ممن ينتمي الى عشيرة هنا وعشيرة هناك ويصعد اصحاب الانتماءات القومية الذي يكون ترشيحهم بالدرجة الاولى على اساس التعصب القومي ويصعد كذلك اصحاب الميول الحزبية الذي ينتمي الى هذا الحزب او ذاك وسوف يصعد كذلك اشخاص على اساس المناطقية الشخص الذي ينتمي الى هذه المنطقة او تلك وكذلك يصعد على اساس الانتماءات المذهبية وكل هذه الامور تجعل صعود الكثير من لا يملك الكفاءة والخبرة بل على اساس هذه المنطلقات الذي ذكرتها لذلك انني كغيري اعتبر نفسي متشائما في هذا الجانب واشعر بانه سوف لا يحصل اي تغيير ما لم تحصل جملة من التغييرات بالاخص في الدستور.

وان اي انحراف من قبل اي شخصية مهما كان لونها فهناك سنن الهية تعاقب المقصر عاجلا او اجلا لذلك لا بد من مراقبة الذات الانسانية والاهتمام بتصحيح الاخطاء والسلبيات والانحرافات والتجاوزات لذلك لا يتصور احد انه يخلو من العقاب الرباني وان الذي يتبع اهواءه ولا يحاسب نفسه هو اكثر الناس معرضا ذاته للاخطاء والسلبيات والانحرافات والتجاوزات والذي يريد ان يعرف نفسه انه محسن او لا فمن سرته حسنته وساءه سيئته فهو محسن اما الذي تسئه سيئته

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

فهو غير محسن لذلك اي خطا او سلبية او انحراف او تجاوز على اي انسان يعتبر وجود خلل في نفس اولئك اي خلل في البناء النفسي والاخلاقي والروحي سواء أكان الخطا او السلبية او الانحراف او التجاوز باللسان او باليد او اي خطا او انحراف او تجاوز اخر وان الفائز في هذه الحياة ممن يعمل على ازالة كل خطأ او سلبية او انحراف او تجاوز فكلما ازالها هنا او هناك صعد مرتبة في بناءه الاخلاقي والروحي وان العظماء في التاريخ والذين لا زالوا تتردد اسماءهم على السن الناس هم ممن عمل على ازالة كل تلك الاخطاء والسلبيات والانحرافات او التجاوزات وبذلك عشقهم الناس والسعيد من كان ذكره خيرا في السن الناس .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الإنتخابات النيابية وإستطلاعات الرأي العام[6]

محتويات العدد

الاستطلاع هو عملية ترمي الى معرفة اراء الناس حول موضوع ما او سلسلة من الموضوعات. وبصورة عامة تستخدم استطلاعات الرأي لمعرفة او لتوقع:

- ما يعتقده الناس ؛
- كيف يشعر الناس حول شيء ما ؛ او
- بأي طريقة سوف يتصرفوا.

وفي هذا توفر استطلاعات الرأي معلومات الى الاكاديميين والباحثين والحكومة وواضعي السياسات تساعدهم في عملية صنع القرارات. وان الكثير مما تعرفه مؤسسات الدولة حول طبيعة التعرض لوسائل الاعلام ، وسوق العمل، والأداء التعليمي، وضحايا ألجرائم، والظروف الاجتماعية وغيرها من القضايا المجتمعية يعتمد على البيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق استطلاعات الرأي. وعلى اساس ذلك غدت استطلاعات الرأي اداة ضرورية لمعرفة ما يفكر به افراد المجتمع لغرض الوصول الى استدلالات حول ذلك المجتمع فيما يتعلق بموضوع من الموضوعات. اما استطلاعات الرأي حول الانتخابات النيابية او الرئاسية فتعني قياس اتجاهات الجمهور من حيث المشاركة في الانتخابات او خياراتهم بالنسبة للمرشحين، افراداً او قوائم، من خلال عينة مختارة عشوائيا من الجمهور المستهدف في الاستطلاع. وتعد استطلاعات الرأي حول الانتخابات من اساسيات المجتمعات الديمقراطية للتعرف على اتجاهات الجمهور واختياراته المفضلة.

لقد نشأت استطلاعات الرأي في المجتمعات الديمقراطية كتوأم للانتخابات النيابية والرئاسية. وفي هذا نستطيع القول بان الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية كانت السبب في ولادة استطلاعات الرأي وإنها كانت الدافع وراء الاهتمام المتزايد والتطوير المستمر لطرق قياس الرأي العام. ويشار الى ان اول استطلاع للرأي العام قد تم اجراؤه سنة 1824 في انتخابات الرئاسة الأمريكية وانتشرت بعد ذلك الاستطلاعات رغم انها كانت محلية الى عام 1916 عندما اجري استطلاع للرأي على نطاق الولايات المتحدة الامريكية في انتخابات الرئاسة انذاك تلاه استطلاع 1920، 1924، 1929، 1932. في سنة 1935 أسس جورج كالوب، وهو احصائي أمريكي، المعهد الامريكي للرأي العام واستخدم طريقة العينة لأول مرة لتمثيل المجتمع الامريكي في انتخابات الرئاسة. وقد مهد تأسيس المعهد الأمريكي للرأي العام الى تأسيس مؤسسة كالوب. ولضمان الاستقلالية والموضوعية، قرر كالوب عدم اجراء اي استطلاع مدفوع الثمن بأي شكل من الاشكال من قبل جماعات الضغط او المصالح الخاصة.

[6] زكي الوردي - الزمان

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والجدير بالذكر ان مؤسسة كالوب هي من اكبر المؤسسات في العالم المهتمة بإجراء استطلاعات الرأي بانتظام في الولايات المتحدة الامريكية وأكثر من 140 دولة، وقد حصلت هذه المؤسسة على شهرتها بوصفها مؤسسة موثوق بها وموضوعية لقياس الرأي وتنشر نتائج استطلاعاتها والتحليلات يوميا عبر موقعها على الانترنت على شكل اخبار. وفي الخمسينيات من القرن الماضي انتشرت استطلاعات الرأي في معظم البلدان الديمقراطية واليوم نجدها في كل مكان بالرغم من انها تتجنب الموضوعات السياسية الحساسة في ظل نظم الحكم الاستبدادية. تعد استطلاعات الراي احدى الادوات المهمة لاستقرار وتطوير العملية السياسية وإرساء الحكم الرشيد في اي بلد من البلدان. فهي تسهم في تحقيق المساءلة من خلال الاهتمام برأي المواطن في اداء اجهزة الدولة وكفاءة تقديم الخدمات وتسهم ايضا في تحقيق مبدأ المشاركة من خلال معرفة رأي المواطن في التعامل مع المشكلات التي تواجه المجتمع بحيث يصبح جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة. وفي الانتخابات تكمن اهمية الاستطلاعات في انها تعطي تقديرات جيدة لاتجاهات وخيارات الجمهور في الانتخابات. ويستفيد من نتائج الاستطلاعات كل من الجمهور والمرشحين في الحصول على صورة عامة لوجهات نظر الجمهور تجاه الانتخابات او لمرشحين بعينهم مما يساعد المرشح في توجيه حملاته الانتخابية مستندا على ما ترشح عن الاستطلاعات من توقعات.

لقد كانت الاستطلاعات ولسنين عديدة تجرى وجها لوجه اما في الشارع او في المنازل ومع التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات والاتصال استحدثت اساليب جديدة لتنفيذ الاستطلاعات مما ساهم في انتشارها بشكل كبير ومن هذه الأساليب الاتصالات الهاتفية البريد ألورقي، البريد الالكتروني، المدونات، الصحف الورقية والالكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعي. وتتم عملية استطلاع الرأي على خطوات اولها اختيار العينة التي تمثل المجتمع ألمستهدف ومن ثم تصميم استمارة الاستطلاع ووضع الاسئلة المناسبة وبعدها تحديد الية توزيع وجمع استمارات ألاستطلاع ومن ثم تحليل البيانات واستخراج النتائج ونشرها عبر وسائط النشر المتاحة التي تأتي وسائل الاعلام في مقدمتها. ومن الجدير بالذكر ان استطلاعات الرأي حول الانتخابات النيابية لا تكتفي باستطلاع واحد بل تستمر ما دامت عجلة الانتخابات تدور لان الكثير من الذين يتم استجوابهم في المرة الاولى ربما يغيرون رأيهم واتجاهاتهم واختياراتهم؛ وهناك من الناخبين من يحسم امر اختياره والتصويت قبل سويعات من وصوله الى صناديق الاقتراع.

ومن الممارسات التي تؤاخذ عليها استطلاعات الرأي والتي تؤثر على مصداقية ودقة النتائج:

1- اعلان النتائج خلال فترة الصمت الانتخابي بما يتضمنه ذلك من تجاوزات مهنية وأخلاقية وقانونية.
2- تطبيق الاستطلاع على عينة لا تمثل المجتمع الانتخابي بشكل صادق ودقيق.
3- استخدام الانترنت في بعض الاحيان اداة لجمع البيانات بما تحمله من تحيز واضح لفئة المشتركين بهذه الخدمة على حساب غير المشتركين.
4- احتواء استمارة الاستطلاع على اسئلة ايحائية قد تقود الافراد للإجابة في اتجاه معين يريده القائم بالاستطلاع.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

5- عدم حصول من يقوم بجمع البيانات على التدريبات الكافية للتعامل الامثل مع الافراد.
6- ميل بعض الاستطلاعات الى تشكيل الرأي العام في اتجاه محدد يخدم مصالح محددة لأشخاص او لقوى سياسية او لمرشحين بعينهم.
7- عدم الالتزام بالمنهجية الاحصائية مما يضع علامة استفهام حول المقاييس الكمية المستخدمة. ولتجنب هذه الممارسات السلبية، على القائم بالاستطلاع الالتزام بالجوانب الاخلاقية والقانونية والمنهجية ذات الصلة بإجراء استطلاعات الرأي حول الانتخابات النيابية. وللجوانب الاخلاقية قوة معنوية يدعمها المجتمع ومؤسساته. أما الجوانب القانونية فهي تلك التي تنظمها التشريعات السائدة في المجتمع والتي يسنها المشرع لحماية المجتمع وأفراده من الممارسات الضارة المرتبطة بالمراحل المختلفة لإجراء الاستطلاع. اما الاعتبارات المنهجية فتنطوي على تحديد العينة وحجمها وأسلوب اختيار مفرداتها، وحجم خطأ العينة ونسب الاستجابة واستخراج النتائج وتحليلها. ان التقيد التام بهذه الجوانب انما يصب في السعي وراء مصداقية ودقة نتائج الاستطلاع. في الحديث عن استطلاعات الرأي لابد من الاشارة الى العلاقة بين الاعلام واستطلاعات الرأي. يعتبر الاعلام مصدرا هاما للموضوعات التي يمكن ان تتناولها استطلاعات الرأي كونه احد الادوات الرئيسية في تشكيل الرأي العام ؛ وفي ذات الوقت توفر الاستطلاعات للإعلام مصدرا مباشرا للمعلومات حول الرأي العام ومادة هامة للأخبار. كما ان الاعلام هو الوسيط الرئيسي لنشر نتائج الاستطلاعات لإشباع حاجة الجمهور وحقه في ان يعرف حول الاحداث الجارية التي تمس حياته كالانتخابات. وفي احيان اخرى تقوم وسائل الاعلام باستطلاعات للرأي العام حول الانتخابات وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام العام. ولكي تقوم وسائل الاعلام بنشر نتائج الاستطلاعات حول الانتخابات النيابية، فعليها ان تعرف : الجهة التي قامت بتنفيذها ومصادر تمويلها، وملامح العينة التي طبقت عليها والتوقيتات والظروف التي اجريت فيها، والإجراءات العلمية التي تم الاستناد اليها في اختيار اسلوب جمع البيانات وتحليلها، وتدريب الباحثين. فإذا توفرت معلومات ذات مضامين ايجابية حول هذه ألمفردات فهذا يعني ان الاستطلاعات قد اجريت من قبل جهات تتمتع بسمعة جيدة في هذا المجال، وعليه فان نتائجها تستحق النشر. وبالرغم من الصعوبات فان استطلاعات الرأي التي يتم اجراؤها بإتباع المنهجية العلمية هي المقياس الواقعي الافضل لأراء الناس. وفي العراق فان استطلاعات الرأي حول الانتخابات النيابية وغيرها من القضايا هي صناعة وليدة تحتاج الى احتضانها وتبنيها وزيادة الوعي بأهميتهما واستثارة الطلب المجتمعي على خدماتها، وخلق البيئة التي تشجع على وجود كيانات مستقلة تتوافر بها المصداقية والمهنية؛ تتنافس من اجل المساهمة في تنشيط احدى الاليات الهامة في العملية السياسية وتحديث المجتمع. ففي الوقت الذي نجد في دول العالم مؤسسات خاصة، ومراكز بحوث ودراسات انشأت اصلا لغرض القيام باستطلاعات الرأي كمهمة رئيسية لها، نجد ان ما ينفذ في العراق من استطلاعات للرأي العام هو عبارة عن فعاليات فردية وموسمية تقوم بها بعض المؤسسات الإعلامية، والأكاديمية، والبحثية كجزء من فعالياتها وليست كمهام رئيسية قد انشئت من أجلها او انها جزء ثابت في سياساتها وخططها وبرامجها. وفي ضوء اهمية القيام باستطلاعات الرأي ألعام، وفي ضوء ان تأتي نتائجها مبنية على منهج علمي رصين ومنهج اخلاقي قويم، فان الحاجة تدعو الى قيام

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

كيانات مستقلة متخصصة باستطلاعات الرأي وذلك بالتعاون والتشاور بين منظمات المجتمع ألمدني والحكومة والإعلام ولا ضير في الاستفادة من خبرات الذين سبقونا في هذا المجال. كيانات تدعمها وتحافظ على وجودها واستمراريتها تشريعات خاصة بها باعتبارها من الشواخص الديمـــــقراطية في العراق الجديد.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء